

المعاهدة الدولية  
بشأن الموارد الوراثية النباتية  
للأغذية والزراعة



منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



البند 9-1 (1) من جدول الأعمال المؤقت

الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

نيودلهي، الهند، 19-24 سبتمبر/أيلول 2022

اقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشأن  
تنفيذ المادة 12-3 (أ) من المعاهدة الدولية

#### مذكرة من الأمين

في 29 يوليو/تموز 2022، قدمت رئاسة الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، المعلومات الواردة في هذه الوثيقة إلى الأمين للنظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال بشأن تنفيذ المادة 12-3 (أ) من المعاهدة الدولية. ويقدم نص الرسالة بصيغته الواردة، مع بعض التعديلات على الشكل النمطي فقط ليتماشى مع التصميم الموحد المعتمد بالنسبة إلى وثائق المعاهدة الدولية.

## معلومات أساسية بشأن البند 9-1 (1) من جدول الأعمال مقدمة من رئاسة الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء

إن إدراج واستعمال المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة على نحو ما هو مبين في المادة 12-3 (أ)<sup>1</sup> من المعاهدة الدولية ضمن النظام المتعدد الأطراف يخلق شكوكًا قانونية داخل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ولا سيما في ضوء تعزيز المادة 8 من الاتفاق الموحد لنقل المواد، وفي ضوء عملية جديدة محتملة لتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها. ومن هذا المنطلق، نرغب في التماس مشورة الجهاز الرئاسي بشأن التوجه السياسي. وفي هذا الصدد، طلبنا من الأمانة إدراج هذه المسألة على جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجهاز الرئاسي في إطار البنود المتعلقة بتنفيذ النظام المتعدد الأطراف، لإتاحة فضاء لتبادل الآراء والمناقشة والتوجيه.

1- ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أولاً وقبل كل شيء، التشديد مجددًا على الحاجة العالمية الملحة والمتزايدة إلى تحسين إمكانية الحصول، على أكبر نطاق ممكن، على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها، وهو أمر ضروري لأغراض البحوث والتربية من أجل تكييف الزراعة مع تغير المناخ وتأمين سبل عيش الناس وأمنهم الغذائي.

2- وقد أتاح تعليق المشاورات الرسمية بخصوص تعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها التابع للمعاهدة الدولية في الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، الفرصة للرجوع خطوة إلى الوراء وإجراء تقييم شامل للقضايا التي لم تتم تسويتها في عملية التعزيز وللنظام المتعدد الأطراف ككل.

3- وتجدر الإشارة إلى أن عملية تنفيذ النظام المتعدد الأطراف بلغت مرحلة متقدمة جدًا في مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي. ويعتبر المربون الأوروبيون النظام المتعدد الأطراف موردًا رئيسيًا بالنسبة إلى برامجهم الخاصة بالتربية. وحدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عددًا من المسائل التي لم تتم تسويتها في ما يتعلق بالنظام المتعدد الأطراف ككل وعملية تعزيزه والتي يريان أنه من الضروري معالجتها من أجل استئناف المشاورات. وتشمل هذه المسائل الشكوك القانونية ذات الصلة باستعمال المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة. وأعتبر أن تعزيز المادة 8 من الاتفاق الموحد لنقل المواد بشأن الأضرار الناشئة عن الانتهاكات ذات الصلة بالمادتين 6-1 و6-2 من الاتفاق الموحد لنقل المواد، الذي اقترح أثناء العملية التشاورية المتعلقة بتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، مسألة مهمة للغاية لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الشكوك في ما يتعلق باستخدام تلك المحاصيل، وأعرب عن حاجة ماسة إلى توفير إيضاحات خلال المفاوضات بشأن تعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

4- وتتناول المادة 12-3 (أ) من المعاهدة الدولية المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة. والمحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة هي تلك المحاصيل التي يمكن استخدامها لأغراض غذائية/علفية وكذلك لأغراض غير غذائية/علفية مثل المواد الخام المتجددة (كنشا البطاطا على سبيل المثال) أو الوقود الحيوي. وطبقًا للمادة 12-3 (أ)، يعتمد إدراج المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة في النظام المتعدد الأطراف على أهميتها بالنسبة إلى الأمن الغذائي. ولم يتم تعريف

<sup>1</sup> تنص المادة 12-3 (أ) من المعاهدة الدولية على ما يلي: أن يقتصر على أغراض الصيانة والاستخدام في البحوث والتربية والتدريب في الأغذية والزراعة، بشرط ألا تشمل هذه الأغراض الاستخدامات الكيماوية، الصيدلانية و/أو الاستخدامات الصناعية غير الغذائية وغير العلفية الأخرى. وفي حالة المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة (الغذائية وغير الغذائية)، فإن أهميتها للأمن الغذائي هي العامل الذي يحدد إدراجها في إطار النظام متعدد الأطراف وإتاحتها للحصول الميسر

مصطلح الأمن الغذائي في المعاهدة الدولية، وهو ما يثير بعض التحديات ويخلق شكوكًا قانونية في ما يتعلق باستعمال المحاصيل التي يمكن اعتبارها محاصيل ذات استخدامات متعددة. ولذلك، تُلمس توجيهات بشأن كيفية تنفيذ المادة 12-3 (أ) بأمان.

5- ولتفسير الجوانب العملية بمزيد من التفصيل، فإن معظم المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة تفتقر إلى برامج تربية محددة للأغراض غير الغذائية/العلفية ويمكن استخدام المحصول أيضًا لكل من الاستخدامات الغذائية/العلفية وغير الغذائية/العلفية. وفي الحالات القليلة التي يتم فيها ذلك، يظل الاستخدام الغذائي/العلفي ممكنًا (أمثلة: جودة نشأ الذرة المستخدمة للأغراض الغذائية وإنتاج الورق؛ وأصناف زيوت بذور اللفت التي تحتوي على نسبة عالية من حمض الأيروسيك لعلف الحيوانات وصناعة الألوان).

6- وفي حين يحدث حصول المربين على مورد من الموارد الوراثية والاتفاق على شروط الاستخدام وتقاسم المنافع في بداية عملية التربية، فإن الاستخدام من قبل المزارعين يكون بعد نشاط المربين. ولا يتحكم المربي مطلقًا، ولا المزارع في حالات كثيرة، في الاستخدام النهائي لصنف من أصناف المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة تم تطويره انطلاقًا من مواد من النظام المتعدد الأطراف.

7- وقد تتغير أهداف التربية أيضًا أثناء عملية التربية. وهذا يعني أنه في حالة معينة، سيكون من الضروري الحصول على إذن جديد للحصول و/أو الاستخدام طبقًا للقوانين الوطنية الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها في خضم عملية التربية إذا تم تطبيق نهج صارم في ما يخص التمايز وفقًا للهدف المنشود للتربية.

8- ويرتبط نظام الحصول على المورد الوراثي (من خلال الاتفاق الموحد لنقل المواد) بالاستخدام المقصود الذي أعلنه الطرف مقدم الطلب في بداية عملية الاستخدام وينبغي ألا يعتمد على أي استخدام نهائي لمنتج التربية. ولا يمكن للمربي أن يكون مسؤولًا إلا عن النشاط الخاص به. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمربي توقع ما سيفعله مزارع، أو أي كيان آخر آخر في سلسلة المستخدمين، في نهاية المطاف بصنف من الأصناف أو التأثير على ذلك. وهكذا، فإن ربط نظام الحصول بالاستخدام النهائي يبدو غير ممكن من الناحية العملية.

9- وعلاوة على ذلك، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي فقط من خلال زيادة الإنتاج الغذائي على نحو مستدام. فإحدى المساهمات الهامة الأخرى في الأمن الغذائي في سياق سبل عيش المزارعين واستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تتمثل في إدراج الدخل بالنسبة إلى المزارعين من خلال بيع المنتجات الزراعية غير الغذائية/العلفية. وإن الاستخدام غير الغذائي/العلفي النهائي لصنف من المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة يتم إنتاجه عن طريق إدراج مواد من النظام المتعدد الأطراف ويهدف إلى إنتاج أغذية أو زراعة وبيع منتجات زراعية غير غذائية/علفية، سيسهم في تحقيق الأمن الغذائي. ومن ثم، نرى أنه ينبغي إدراجه أيضًا في مصطلح الأمن الغذائي. وفضلاً عن ذلك، قد تستلزم الاستخدامات الزراعية غير الغذائية/العلفية للمحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة زيادة البحوث والتربية والتدريب، من أجل مواجهة تغير المناخ وتحديات الأمن الغذائي.

10- ومن هذا المنطلق، يرغب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في التماس مشورة الجهاز الرئاسي بشأن التوجه السياساتي أو توجيهات بخصوص التنفيذ الآمن للمادة 12-3 (أ) ومصطلح الأمن الغذائي ذي الصلة، من أجل تعزيز استعمال المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة عن طريق رفع الشكوك القانونية التي تدفع المستخدمين إلى الإحجام عن الحصول على تلك المحاصيل من النظام المتعدد الأطراف.

- 11- ويفهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المادة 12-3 (أ) ويسعيان إلى تنفيذها على اعتبار أن أهمية الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة - بما في ذلك المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة - بالنسبة إلى الأمن الغذائي تُحدد باستخدامها في الإنتاج الزراعي للأغذية والأعلاف، و/أو باستخدامها لإدراج الدخل من خلال بيع المنتجات الغذائية والعلفية وكذلك بيع المنتجات الزراعية غير الغذائية/العلفية.
- 12- ومن شأن إدراج المحاصيل ذات الاستخدامات المتعددة بشكل صريح في النظام المتعدد الأطراف التابع للمعاهدة الدولية أن يعزز استخدامها لما فيه صالح المزارعين حول العالم.
- 13- ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن معالجة هذه المسألة، باعتبارها أحد العناصر الهامة التي تسهم في تحسين سير العمل العام للنظام المتعدد الأطراف، ستسهم في المضي قدمًا في تنقيحات الاتفاق الموحد لنقل المواد بطريقة متسقة.